

## دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار في

دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020

### The role of the New European Partnership Strategy for Democracy and Prosperity in supporting the democratic experiment in Tunisia during the period 2011-2020

حمزة مجاهد<sup>1\*</sup> وعبد الحليم غازلي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، medjahed.hamza@univ-alger3.dz

<sup>2</sup> جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، ghazli.abdelhalim@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2021/09/20

تاريخ القبول: 2021/06/10

تاريخ الاستلام: 2021/05/07

#### ملخص:

لا شك أن الأوضاع المغايرة التي أنتجها الحراك الاجتماعي في تونس بعد 2011 ساهمت في جذب اهتمام العديد من القوي والفواعل الدولية والإقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي، هذا الأخير كان قد أدرج تونس منذ 2011 ضمن برنامجه الجديد والشامل الذي جاء بعنوان الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط.

وقد هدفت هذه الصيغة من الشراكة الجديدة المطروحة من طرف الاتحاد الأوروبي إلى دعم تونس في المجال السياسي سواء ذلك من خلال دعم المرحلة الانتقالية أو عبر تدعيم عملية الترسخ الديمقراطي، كما هدفت هذه الصيغة الجديدة من الشراكة إلى دعم المجال الاقتصادي والاجتماعي عبر جملة من البرامج بهذا الخصوص.

بناء على ما سبق تسعى هذه الدراسة إلى تناول موضوع الدعم الخارجي المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي لتونس بعد 2011 مع تتبع أنواعه وبرامجه وأهدافه والبحث في مدى تناسب منطلقاته مع متطلبات الترسخ الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المطروحة في تونس.

**الكلمات المفتاحية:** تونس؛ الإتحاد الأوروبي؛ الدعم الخارجي.

**Abstract:**

There is no doubt that the new different situation produced by the social movement in Tunisia since 2011 explains the growing attention and interest of many international and regional powers in the Tunisian case, including the European Union that has included Tunisia in its comprehensive program known as “Partnership for Democracy and Prosperity in the Southern Mediterranean” since 2011.

The new version of the partnership proposed by the European Union aimed to support the democratic transition. Moreover, its ought to support the economic and social situation in the country by a number of associated programs.

Accordingly, this study addresses the issue of external support proposed by the European Union to Tunisia after 2011. It examines its types, programs, objectives, and the extent to which its principles are compatible with the requirements of the aspired political, economic and social reforms in Tunisia.

**Keywords:** Tunisia; European Union; External support.

\* حمزة مجاهد.

**مقدمة:**

دأبت الأدبيات المتخصصة بدراسة العمليات الديمقراطية داخل الدول إلى إعطاء العوامل الداخلية حيزا واسعا من الاهتمام والعناية، على حساب تأثيرات العوامل الخارجية في تلك العمليات، هذا الترويج لحساب العوامل الداخلية وبرغم من أنه يستند إلى طرح قوي ومدعم بأمثلة كثيرة في الواقع الدولي، إلا أنه لم يسلم من موجات النقد الموجه إليه.

## دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط في دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020.

غير أنه وبفعل الوضع الجديد الذي أصبح يعيشه المجتمع الدولي في ظل العولمة، صار هناك توجه أكاديمي يُعنى بالبحث في حضور العوامل الخارجية وقدرتها على التغيير السياسي<sup>1</sup>، وإمكانية دعمها لأنماط معينة من الحكم تُكرس طابع معين من الممارسة السياسية داخل الدول.

هذه العوامل الخارجية ظهرت جليا وازدادت زخماً في حالة تونس بعد 2011، بحيث ساهمت الأوضاع الجديدة التي أنتجها الحراك الاجتماعي في جذب اهتمام العديد من القوي والفاعلات الدولية والإقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي الذي يعد من بين الفواعل المؤثرة دولياً والداعمة لموضوع الديمقراطية والمساعدات الاقتصادية وأحد الجهات التي تملك نوع من العلاقات المتقدمة والمميزة مع تونس منذ زمن بعيد.

وتتلخص أهمية هذا البحث في كونه يقدم قراءة للأدوار التي بات يلعبها العامل الخارجي في دعم التجارب الديمقراطية الناشئة ويبحث في طبيعتها ومختلف تأثيراتها وفي جدواها، ويستعين هذا البحث لتبيان ذلك بالحالة التونسية التي شهدت منذ 2011 حضوراً بارزاً للاتحاد الأوروبي الذي تفاعل مع التغيرات السياسية والاجتماعية في تونس بطرح الصيغة الجديدة من الشراكة التي جاءت بعنوان إستراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط، في هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط، في دعم التجربة الديمقراطية التونسية بعد 2011؟.

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح جملة من التساؤلات الفرعية:

ما هي طبيعة الدوافع التي وجهت سياسة الاتحاد الأوروبي نحو تونس قبل وبعد أحداث الحراك الاجتماعي لعام 2011؟.

ما هي مضامين سياسة الاتحاد الأوروبي نحو تونس بعد 2011؟.

ما مدى تناسب صيغة الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط مع المتطلبات السياسية والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية في تونس؟.

وتستدعي الإجابة على الإشكالية وجملة التساؤلات الفرعية المطروحة في هذا البحث طرح الفرضية الرئيسية التالية:

ارتكزت سياسة الاتحاد الأوروبي في دعم الديمقراطية بتونس بعد 2011 في إطار الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط، على مقاربة شرطية تكون فيها عملية تقديم الدعم والحوافز المالية مرهونة بمدى التقدم في عملية البناء الديمقراطي. يتبنى هذا البحث في مراحله توظيف عدد من المناهج من قبيل المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة حالة، لتبيان المتغيرات المتحركة في سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه تونس، ولرصد وفحص مدى تناسب برامج الشراكة الجديدة المطروحة من طرف الإتحاد الأوروبي مع متطلبات السياسية والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية في تونس بعد الحراك الاجتماعي.

### المحور الأول: العامل الخارجي وأنماط تأثيراته في التجارب الديمقراطية.

المبحث الأول: دور العامل الخارجي في دعم التجارب الديمقراطية الناشئة.

تلعب العوامل الخارجية دورا مؤثرا في عملية الحفاظ على استقرار النظم السياسية القائمة أو في عمليات تحولها إلى الديمقراطية، بحيث قد يرتبط نظام سياسي ما بالتحالف مع القوى المؤثرة في النظام الدولي من أجل تبادل المصالح، وعلى رأس هذه المصالح تأتي أولوية الحفاظ على سلطته القائمة والحصول على الإعانات الاقتصادية التي تكفل لهذا النظام في أن يكرس شرعيته ويحافظ على أمنه القومي، في مقابل ذلك يسعى هذا النظام إلى ضمان مصالح و نفوذ هذه القوى في داخل الدولة أو في محيطها الإقليمي<sup>2</sup>.

وقد يكون العامل الخارجي أيضا المساهم والداعم الكبير في عملية التحول وإرساء الديمقراطية، إذ يلاحظ أن في كل المراحل الانتقالية الناجحة، قدمت الجهات الفاعلة الدولية المساعدة في المجالات التي تُعرض التحول الديمقراطي للخطر استنادا إلى خبرتها السابقة وتشمل مجالات المساعدة الخارجية قطاعات مثل العلاقات المدنية والعسكرية، ودعم العدالة

## دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط في دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020.

الانتقالية، ودعم إجراء الانتخابات ذات المصادقية والشفافية، وإصلاح الجهاز الأمني، والدعم القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

من جهة أخرى يثير موضوع الدعم الخارجي التساؤل حول العلاقة التي من الممكن أن تجمع بين الدعم المالي الخارجي ومستوى الديمقراطية داخل دولة ما، فبالإضافة إلى دعم الحكومة الانتقالية الجديدة وتشجيع الأحزاب على التنافس الديمقراطي والمساعدة في تفعيل الدور المدني والوقوف على تنظيم العملية الانتخابية وتمكين نتائجها، يلعب دعم الجانب الاقتصادي والاجتماعي هو الآخر دوراً جوهرياً لما له من أهمية في إحداث الاستقرار في التجارب الديمقراطية الجديدة.

وفي هذا الصدد يمكن الاستشهاد بالعلاقة القائمة بين مستويات التنمية الاقتصادية وظهور الديمقراطية واستقرارها، حيث تعد هذه العلاقة واحدة من أكثر العلاقات متانة على حد تعبير "هنتنغتون" (Huntington)، إذ يجادل هذا الأخير بقول أن "قلة من العلاقات بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أقوى من تلك التي تتراوح بين مستوى التنمية الاقتصادية ووجود السياسة الديمقراطية".<sup>3</sup>

وقد يلعب العامل الخارجي دور هاماً في إنشاء هذه العلاقة أي من خلال التأسيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقرة داخل البلد الذي يخوض تجربة ديمقراطية جديدة وبالتالي التأسيس لتجربة ديمقراطية راسخة ومتواصلة.

ويمكن الاستشهاد بمثال على هذه العلاقة بالدعم المالي الكبير الذي حظيت به أوروبا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في إطار مشروع مارشال، حيث ساهم هذا المشروع في إعادة إنعاش الاقتصاديات الأوروبية من خلال تحقيقها لمستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى ترسيخ العمليات الديمقراطية بشكل أكثر ثباتاً، وحال دون انتكاس أوروبا إلى النزعات غير الديمقراطية مثل النازية والفاشية، ووقف في مواجهة خطر المد الشيوعي الذي كان جد مرتفع في أوروبا تلك الفترة.

وقد عزز هذا الطرح بالدراستين المعروفتين لـ "أدم برزورسكي" (Adam Przeworski) و"فرنندو ليمونغي" (Fernando Limongi)، حيث أثبتا أنه بمجرد أن يكون لبلد ما نظام ديمقراطي، يكون لمستوى تنميته الاقتصادية تأثير قوي جدا على احتمال بقاء الديمقراطية فيه، وقد أكدا الباحثان على أن احتمال بقاء الديمقراطية يرتبط بحجم دخل الفرد، وعليه تكون الديمقراطية، التي يزيد دخل الفرد فيها على 6 000 دولارا، "منبعة" ويمكن أن يتوقع أن تستمر إلى الأبد، وفي مقابل ذلك، فإن احتمال أن تزول الديمقراطية خلال أي سنة في الدول التي يقل دخل الفرد فيها عن 4 000 دولار.

وبالتالي فإن الديمقراطية بعد أن تُنشأ في بلد متقدم النمو تستمر بغض النظر عن أدائها، وعلى العكس من ذلك فإن الديمقراطيات في المستويات الدنيا من التنمية الاقتصادية أضعف وأكثر عرضة للتقويض بسبب الأزمات الاقتصادية وعليه تصبح الديمقراطيات الفقيرة التي يقل دخل الفرد فيها عن 1 000 دولارا مثلا هشة للغاية وبمجرد أن تنشأ من المرجح أن تزول فيها.

4

#### المبحث الثاني: أنماط تأثير العامل الخارجي في إرساء الديمقراطية.

يشير كل من "ستيفن ليفيتسكي" (Steven Levitsky) و"لوكان آند واي" (Lucan Way)، إلى النفوذ الدولي ومفهوم الربط، وكيفية تأثيرها على نتائج التحولات السياسية، ويعني النفوذ حسبهما "مدى تعرض البلد للضغط الخارجي من أجل إرساء الديمقراطية" وينتج حسب هذا أربع أنواع:

أولاً: عندما تكون الروابط والنفوذ مرتفعين، كما هو الحال في معظم أوروبا الشرقية والأمريكتين، فإن الضغط الخارجي على إرساء الديمقراطية ثابت ومكثف. وتحظى انتهاكات القواعد الديمقراطية بصورة روتينية باهتمام دولي وممارسة إجراءات عقابية مكلفة، وفي مثل هذا السياق، من غير المرجح أن تبقى الأنظمة الأوتوقراطية قائمة، الأمر الذي يؤدي إلى إرساء الديمقراطية، وبالتالي فإن التأثيرات الدولية تكون أكثر وضوحا خلال هذا النوع .

## دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط في دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020.

**ثانياً:** عندما تكون الروابط مرتفعة ولكن النفوذ منخفض مثل المكسيك وتايوان، فإن الضغط الخارجي على إرساء الديمقراطية سيكون منتشرًا وغير مباشر ولكنه مع ذلك كبير، بحيث تواجه الحكومات تدقيقاً مكثفًا من جانب وسائل الإعلام الدولية، وشبكات حقوق الإنسان عبر الوطنية والدوائر المحلية ذات التوجه الدولي وبالتالي فإن الحكومات ستكون حساسة لتحويلات في الرأي العام الدولي هذا ما قد يخلق حوافز لتجنب الانتهاكات الفظيعة وقد يدفعها إلى بناء مؤسسات ديمقراطية ذات مصداقية.

**ثالثاً:** عندما تكون الروابط والنفوذ منخفضين، كما هو الحال في روسيا، إذ من المرجح أن يكون الضغط الخارجي ضئيلاً وقد تغشّل حتى الانتهاكات الخطيرة في إثارة رد فعل دولي قوي، بحيث تتوقف نتائج التغيير في النظام في المقام الأول على العوامل المحلية، وبالتالي فإن إرساء الديمقراطية في مثل هذه الحالات يتطلب "دفعة" محلية قوية.

**رابعاً:** عندما تكون الروابط منخفضة ولكن النفوذ مرتفع، كما هو الحال في معظم أفريقيا، إذ يكون الضغط الدولي كبيراً ولكنه يميل إلى أن يكون محدوداً ومتقطعاً بحيث تواجه الحكومات التي لا تقي بالمعايير الانتخابية الدولية أو معايير حقوق الإنسان تخفيضات في المساعدة الخارجية.

ويقصد بالربط هنا "كثافة الروابط والتدفقات عبر الحدود مع الغرب"، ونجد له ستة أبعاد، الربط الاقتصادي ويشمل تدفقات التجارة والاستثمار والائتمان، والربط الحكومي الدولي ويشمل العلاقات الدبلوماسية والعسكرية الثنائية، والمشاركة في التحالفات والمعاهدات والمنظمات الدولية التي تقودها الدول الغربية، وحجم النخبة والتي لها روابط مهنية مع الجامعات الغربية أو المؤسسات المتعددة الأطراف التي يقودها الغرب، والصلة الاجتماعية التي تشمل تدفقات الناس عبر الحدود بما في ذلك السياحة والهجرة وتدفقات اللاجئين، والربط المعلوماتي ويشمل تدفقات المعلومات عبر الحدود عن طريق الاتصالات السلكية واللاسلكية ووصلات الإنترنت وتغلغل وسائل الإعلام الغربية، والصلة بين المجتمع المدني والمجتمع الدولي وتشمل مختلف

الروابط المحلية مع المنظمات غير الحكومية للدول الغربية والمنظمات الدينية والحزبية الدولية وغيرها من الشبكات عبر الوطنية.<sup>5</sup>

**المحور الثاني: مضامين سياسة الإتحاد الأوروبي إتجاه تونس بعد 2011.**  
**المبحث الأول: دوافع اعتماد إستراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار في تونس.**

لا طالما كانت العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي تحظى بمستوى متميز من الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مقارنة بغيرها من دول جنوب المتوسط، وقد تعززت هذه العلاقات بشكل كبير في الفترة التي كان فيها النظام السياسي برئاسة زين العابدين بن علي قائما في تونس، الأمر الذي ولد نوع من الحصانة الأوروبية للنظام السياسي التسلطي في تونس بفعل ضمان هذا النظام السياسي التسلطي للتدفق السلس للطاقة نحو أوروبا وضمانه أعلى مستوى التعاون في الحرب على الإرهاب وتنسيقه المستمر في سياسات الهجرة ومراقبة الحدود.

ولم تتأثر العلاقات بين تونس والإتحاد الأوروبي بالطبيعة التسلطية للنظام التونسي بالرغم من أن الإتحاد الأوروبي يعد واحد من الجهات الفاعلة التي تدعم طرق الحكم الديمقراطي، بل وعلى النقيض من الأهداف المعيارية التي يتبناها الإتحاد الأوروبي، ظل هذا الأخير وفي مساند للنظام السياسي التسلطي بقيادة بن علي إلى غاية آخر اللحظات التي سبقت انهياره. وبعد أسبوعين فقط من رحيل الرئيس بن علي عن السلطة سارع الإتحاد الأوروبي نفسه في اجتماع له ببروكسل إلى تثمين التغيير الذي عرفته تونس وعبر عن مساندته المطلقة للشعب التونسي وتطلعاته في إقامة نظام ديمقراطي حر ودولة الحق والقانون وتكريس التعددية السياسية في إطار عام يضمن حقوق الإنسان والحريات العامة للمواطن التونسي.<sup>6</sup>

وعلى إثر ذلك أقر الإتحاد الأوروبي الصيغة المعدلة من سياسة الجوار بداية من 2011 والتي جاءت بمسمى "الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط"<sup>7</sup>، وتعهد

## دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط في دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020.

الجانب الأوروبي بموجب هذه السياسة المعدلة، بواجب دعم الإصلاحات التي تؤدي إلى خلق الأنظمة السياسية التشاركية التي لها قدرة كبيرة على تكريس القيم الديمقراطية.

وتم التأكيد على هذا التعهد في مضمون خطابات المسؤولين الكبار داخل الاتحاد الأوروبي على غرار ما جاء على لسان "ستيفان فولبي" (Stefan Fule) مفوض شؤون التوسع وسياسة الجوار الأوروبية، إذ أورد هذا الأخير في حديثه عن الصيغة الجديدة للتعاون والشراكة مع دول الجنوب أن الاتحاد الأوروبي يلتزم بعدم تكرار أخطاء الماضي وخاصة التعاون الواقعي غير المشروط مع الأنظمة التسلطية، وبدلاً من ذلك يتجه الاتحاد إلى دعم الأوضاع الجديدة التي أحدثها الربيع العربي.<sup>8</sup>

وبخصوص المرتكزات الرئيسية التي قامت عليها سياسة الجوار المعدلة، فقد شملت التركيز على تقديم المزيد من المساعدة للشركاء للانخراط في تعميق الديمقراطية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الجنسين ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة والحد من التفاوتات الاجتماعية والإقليمية، وخلق فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للسكان وإقامة شراكة أوثق مع شعوب المنطقة والمجتمع المدني في بلدان المنطقة.<sup>9</sup> أما بخصوص الصيغ والآليات التي وضعت من أجل تنفيذ هذه المرتكزات، فكانت عبر طابع ثلاثي الأبعاد (Money, Mobilit, Markets)، يمزج بين الدعم النقدي والتحرير الاقتصادي والسياسي وعمل نفوذ منتجات المنطقة إلى الأسواق بسلاسة وحركة التنقل كل ذلك يتم في إطار سياسة الجوار المستحدثة والمفعلة بعد 2011<sup>10</sup>

وبناء على ذلك حازت تونس بعد 2011 على اهتمام بالغ من جانب الاتحاد الأوروبي، هذا الأخير كان قد خصص لتونس دعم مالي خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2013) يقدر بنصف الميزانية المالية الموجهة لدول منطقة جنوب المتوسط في ذات الفترة،<sup>11</sup> هذا الدعم المالي الكبير الموجه لتونس يقودنا للبحث عن الأسباب التي أصبحت تحرك سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه تونس، ويمكن القول في هذا الخصوص بوجود ترجيحين .

الترجيح الأول: هو نشر الديمقراطية، فالخبرات والتجارب السابقة للاتحاد الأوروبي في مجال الديمقراطية (جنوب أوروبا وشرقها) تحيلنا إلى التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي تاريخياً أظهر دعمه الكبير وفعالية تأثيره على الحالات التي تكون فيها الظروف مواتية وملائمة لتعزيز الديمقراطية والبناء الاقتصادي والاجتماعي، وهو الطرف الذي بات متوفر في الحالة التونسية بعد 2011، ويمكن افتراض تكرار نفس عملية الديمقراطية مع تونس.

الترجيح الثاني: هو ضمان الاستقرار الأمني والمصالح الاقتصادية، فقد أصبح الاستقرار الأمني والمصالح الاقتصادية الأوروبية مهددة في تونس بعد أحداث 2011 إذ لطالما وضع الاتحاد الأوروبي الاستقرار كأولوية عند تعامله مع منطقة جنوب المتوسط بغض النظر عن توافر المعطى الديمقراطي فيها، إيماناً منه بأن عدم استقرار هذه المنطقة يعني مزيداً من الأعباء الأمنية (الإرهاب، الهجرة)، وتهديداً محتملاً للمصالح الاقتصادية والتجارية (تدفق الطاقة إلى أوروبا).<sup>12</sup>

**المبحث الثاني: الإتحاد الأوروبي ودعم مجال الحكم الراشد وسيادة القانون ضمن إطار إستراتيجية الشراكة الجديدة في تونس بعد 2011.**

استند الإتحاد الأوروبي في دعم المجال الديمقراطي وسيادة القانون في تونس بعد 2011 إلى جملة من الأهداف العامة منها:<sup>13</sup> (1) ضمان مرونة النظام السياسي التونسي في ما يتعلق بالدستور، (2) تعزيز قدرات الدولة لتلبية توقعات المواطنين، (3) ضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية من خلال دعم التحول الديمقراطي.<sup>14</sup>

وتم العمل على تجسيد هذه الأهداف العامة عبر دعم عدة فروع منها تلك المتعلقة بدعم الانتقال الديمقراطي والانتخابات، وقد أظهر الإتحاد الأوروبي دعمه لمراحل التحول الديمقراطي في تونس عبر مجموعة من البرامج التي ركزت على دعم ومساندة المتغيرات المهمة في المسار الديمقراطي التونسي وما تواجهه من تحديات، ومن جملة هذه البرامج نجد برنامج دعم العملية الدستورية والبرلمانية في تونس لفترة (2012-2016) حيث خصص الإتحاد الأوروبي لهذا البرنامج قرابة 1.8 مليون يورو، ثم توجهه لمساعدة المجلس التأسيسي على إصدار

## دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط في دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020.

الدستور، وتمكين أعضاء مجلس نواب الشعب الجدد على التدرب في مهامهم كـممثلين للشعب.<sup>15</sup>

كذلك نجد من جملة هذه البرامج الداعمة لهذا المجال برنامج توأمة مجلس نواب الشعب في الفترة (2015-2018)، فقد تم رصد لهذا الأخير غلاف مالي مقدّر بـ1.6مليون يورو، يعمل على تعزيز قدرات مجلس نواب الشعب وتدعيم دوره في الحياة السياسية وتمكينه من ممارسة الوظيفة التشريعية بكل فعالية، بالإضافة إلى ذلك تم تعزيز دعم هذا المجال ببرنامج آخر يختص بالمواطنة النشطة والانتخابات والتحول الديمقراطي في فترة الممتدة ما بين (2014-2016) ورصد لهذا البرنامج الهام قرابة 394.000 ألف يورو تم توجيهها لخدمة وتطوير المواطنة النشطة وتكريس الثقافة السياسية المدنية، ومساندة العمليات الانتخابية المحلية وتحفيز المواطنين على المشاركة فيها.<sup>16</sup>

وحظي المجتمع المدني في تونس بدوره برعاية البرامج الأوروبية منذ بدأ تفعيل اتفاقية برشلونة، وازداد زخم هذه البرامج في المرحلة التي أعقبت انهيار النظام الاستبدادي في إطار تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي المستجدة، التي سعت إلى دعم وإعادة ضبط المجتمع المدني في منطقة جنوب المتوسط.

ومن البرامج التي دعمت هذه الغاية الأوروبية في تونس نجد برنامج دعم المجتمع المدني (PACS)، للفترة (2012-2016) الذي خصص له ميزانية 7 مليون يورو، لتحقيق أهداف، مثل تعزيز فعالية منظمات المجتمع المدني في الحوار السياسي والاقتصادي وإرساء الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين القدرات التشغيلية لمنظمات المجتمع المدني التونسية لتمكينها من مجارة وتيرة التحول الديمقراطي وعملية التنمية وترقية البيئة القانونية والمؤسسية لهذه المنظمات.<sup>17</sup>

وشهد إصلاح قطاع الأمن في تونس هو الآخر الاهتمام من طرف الاتحاد الأوروبي الذي أدرجه ضمن البرنامج السنوي لعام 2015 بمسمى "برنامج دعم إصلاح وتحديث قطاع الأمن في الجمهورية التونسية" للفترة (2015-2019) ورصد لتطبيق هذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ23

مليون ويهدف هذا البرنامج تحقيق أهداف مثل إصلاح وتحديث قوى الأمن الداخلي وفق المعايير الدولية ومراقبة الحدود وخاصة فيما يتعلق بالكشف عن تزوير الوثائق، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.<sup>18</sup>

وقد تعزز مطلب إصلاح المنظومة الأمنية في تونس ببرامج أخرى منها، برنامجي دعم الحكومة التونسية في مجال إدارة أمن الحدود وبرنامج منع التطرف والتطرف العنيف (2015-2017) بغلاف مالي إجمالي قدر بنحو 4 مليون يورو<sup>19</sup>، وبرنامجي الخبرة لدعم السلطات التونسية لمحاربة الإرهاب (LCCT)، في الفترة 2016-2019 والنسخة الثانية من برنامج (LCCT II)، في الفترة مابين (2019-2022)، وتم رصد لكل برنامج مبلغ مالي قدر بـ2مليون يورو.<sup>20</sup>

وبخصوص إصلاح قطاع القضاء في تونس فإنه أخذ حيز واسع من الاهتمام والدعم في مضامين سياسية الجوار الجديدة، وبناء على ذلك تم إنشاء برنامج إصلاح العدالة (PARJ) (**Programme D'Appui à la Réforme de la Justice**)، الذي ركز في أهدافه الجوهرية على تعزيز سيادة القانون، والانتقال إلى الديمقراطية، مع دعم قطاع العدالة بما يتلاءم مع المعايير الأوروبية والدولية ويكون ذلك من خلال تعزيز استقلالية وكفاءة القضاء، تحسين الوصول إلى القانون والعدالة وتحديث نظام السجون.<sup>21</sup>

بدوره التزم الاتحاد الأوروبي بدعم عملية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التونسية في إطار النسخة غير المستحدثة من سياسة الجوار، فقد خصص الاتحاد الأوروبي من أجل تطبيق هذه الرؤية عدة برامج منها برنامج تعزيز المساواة في تونس خلال الفترة الممتدة ما بين (2015-2018) وتم رصد لهذا الأخير دعم مالي قدر بـ7مليون دولار، واستهدف به وضع خطة عملية لتوحيد التشريعات التي تقضي بالمساواة بين الجنسين وتحمي المرأة من التمييز وتزيد من مشاركتها وتدمجها في الحياة العامة والسياسة والاقتصادية.<sup>22</sup>

المبحث الثالث: الإتحاد الأوروبي ودعم المجال الإقتصادي والإجتماعي ضمن إطار

إستراتيجية الشراكة الجديدة في تونس بعد 2011.

## دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط في دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020.

لم يقتصر الاتحاد الأوروبي في دعمه للمسار الديمقراطي في تونس على الجانب السياسي فقط، بل تعداه إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي، على اعتبار أن الأسباب التي أدت للحراك الاجتماعي كانت بالأساس تصنف ضمن السياق السوسيواقتصادي، من هذا المنطلق أخذت سياسة الجوار المستجدة بعد 2011 المطلب السوسيواقتصادي بجدية وخصته باهتمام، وحاولت أن تشملها بإصلاح أكثر من القطاع السياسي الذي كان قد رصد له في الفترة ما بين (2011-2015) قرابة 96 مليون يورو وهو ما يشكل فقط نسبة 11.98% من إجمالي دعم الاتحاد الأوروبي الموجه لتونس ومقدر بـ 800.8 مليون يورو.<sup>23</sup>

بينما شكل الدعم المخصص للقطاع الاقتصادي في الفترة ذاتها قرابة 517.8 مليون يورو أي حوالي 64.56% من إجمالي الدعم المالي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي، هذا التركيز الكبير على دعم الجانب الاقتصادي كان أحد نتائج المراجعة التي أجراها الاتحاد الأوروبي بداية من فبراير 2011، وعلى إثر النتائج المتوصل إليها تم رصد جملة من المساعدات المالية في شكل برامج مالية تحفيزية للإنعاش الاقتصادي، كان من أهمها برنامج دعم التعافي (PAR)، وهو برنامج وجهه الاتحاد الأوروبي بنسخه الأربع لدعم ومعالجة وإنعاش الاقتصاد التونسي وتهيئته لظروف النمو الشامل، وقد بلغ إجمالي الغطاء المالي الذي وفره الاتحاد الأوروبي لتنفيذ أهداف هذا البرنامج في الفترة ما بين (2011-2015) قرابة 337 مليون يورو.<sup>24</sup> ومن بين برامج دعم الاتحاد الأوروبي للقطاع الاقتصادي التونسي نجد أيضا برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتسهيل الوصول إلى الأسواق (PCAM)، الذي يهدف إلى تكيف البنية التحتية في تونس مع احتياجات ومتطلبات السوق الأوروبية،

كخطوة أولية لتوقيع اتفاقيات (ACAA)، للاعتراف المتبادل في مجال التقييم المطابق للمنتجات الصناعية وتم تغطية هذا البرنامج بقيمة مالية بلغت 23 مليون يورو مخصصة للفترة من 2011-2016، وقد حقق هذا البرنامج عدة أهداف عملية منها، (1) تقديم 658 مساعدة فنية لصالح 721 شركة في مجالات التوجه الفني وغير الفني وتنفيذ أنظمة إدارة الجودة داخل الشركات الصناعية التونسية، (2) تزويد تسعة مؤسسات تونسية بمعدات تكنولوجية

بقيمة 6.5 مليون يورو، (3) إجراء دراسات شاملة لجميع مؤسسات البنية التحتية ومستوى استعدادها لتوقيع اتفاقية (ACAA).<sup>25</sup>

أما بخصوص القطاع الاجتماعي فقد حظي هو الآخر باهتمام الاتحاد الأوروبي، الذي هدف لإصلاح هذا القطاع وتقوية أبنيته عبر معالجة جوانب القصور التي يشهدها، ومن ذلك العمل على خفض معدلات البطالة، وتنمية المناطق المهمشة وترقية المجال الصحي، ودعم منظومة التعليم، وقصد تحقيق هذه الأهداف، تم إيجاد جملة من البرامج منها تلك البرامج التي دعمت خفض مستويات البطالة وتنشيط سوق العمل بخلق مناصب شغل في المناطق المهمشة اجتماعيا.

بحيث برزت جهود الاتحاد الأوروبي في دعم القطاع الاجتماعي في تونس من خلال المبادرة الإقليمية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة (IRADA)، المختصة بدعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من فرص العمل، والعمل على تحسين القدرة التنافسية للشركات وقابليتها للتوظيف في ثماني ولايات تونسية هي قابس، مدين، قفصة، القصرين، صفاقس، سيدي بوزيد، بنزرت، الجندوبة، وقد خصص لتجسيد أهداف هذه المبادرة غلاف مالي يقدر بحوالي 32 مليون يورو خلال الفترة (2016-2019).<sup>26</sup>

**المحور الثالث: تقييم إستراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل**

**الديمقراطية والازدهار في تونس بعد 2011.**

**المبحث الأول: واقع إستراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار**

**في تونس بعد 2011.**

حين يتم القيام بفحص سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه تونس والتي كانت في إطار ما يسمى " الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط"، يتبين لنا أن وبالرغم من أن هذه السياسة قد قامت بالإحاطة بمختلف جوانب الدعم المالي للبناء والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تونس، إلا أن الإشكال الذي يبقى يثار هو مدى جدية هذه السياسية وفعاليتها في الواقع.

## دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط في دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020.

فعلى مستوى مضمون الخطاب الرسمي والذي تتحدد من خلاله المرتكزات الرئيسية والأهداف الجوهرية لهذه السياسة، نجد أن هذا الخطاب شهد تواتر مستمر ونشط خلال المرحلة التي كانت فيها تونس ضمن ما يسمى بمرحلة التوطيد الديمقراطي (2014-2017)، حيث كان الاتحاد الأوروبي قد أصدر خلال هذه المرحلة قرابة 35 وثيقة رسمية تتعلق بتونس، أي بما يعادل 12 وثيقة لكل سنة ووثيقة واحدة شهريا، وكل هذه الوثائق نجدها من أعلى تسلسل هرمي في المؤسسة الأوروبية ولغة الخطاب حازمة جداً.<sup>27</sup>

ولكن بمجرد التدقيق في مضمون هذه الوثائق الرسمية وإجراء مقارنة بسيطة نجد أن أهداف هذا الخطاب تخضع لسلم أولويات، حيث يظهر عند تحليل مضامين هذه الوثائق أن الغايات الاقتصادية والأمنية أكثر تكرارا من الغاية الديمقراطية، فنجد أن كلمة "الديمقراطية" مثلا ومشتقاتها جاءت في 71 موضع فقط، أي بمعدل أكثر من مرتين في كل وثيقة، بينما تظهر كلمة "اقتصاد" ومشتقاتها في 137 موضع أي بمعدل 4 مرات في كل وثيقة، كما وردت كلمة "إرهاب" و"الأمن" في 79 موضع.<sup>28</sup>

هذا التأكيد والتنصيص على الملفات الاقتصادية والأمنية في الخطاب والتصريحات الرسمية نجد له انعكاسا في الواقع وممارسة الإتحاد اتجاه تونس، فعند معاينة حجم الدعم المالي المخصص للديمقراطية مقارنة بالدعم المخصص لإعادة هيكلة الاقتصاد التونسي بما يتناسب مع منطلقات الشراكة الأوروبية الجديدة، يتبين أن دعم الإتحاد الأوروبي للديمقراطية في أعلى مستوياته لم يتجاوز 96 مليون يورو في الفترة الممتدة مابين (2011-2015) وعلى العكس من ذلك شهدت عملية هيكلة القطاع الاقتصادي التونسي دعم مالي هائل قدر بأكثر من نصف مليار يورو (500 مليون يورو) في ذات الفترة وحاز هذا القطاع على 64.5 في المئة من إجمالي الدعم المالي الموجه لتونس في ذات الفترة.<sup>29</sup>

وحتى بوجود وتنوع البرامج المطروحة من طرف الإتحاد الأوروبي وضخامة الدعم المالي، فإن تونس ما تزال تعرف وضع سياسي غير مستقر واقتصاد هش وبنية إجتماعية غير مستقرة، تشهد تونس منذ 2011 وضعاً سياسياً متقلباً وغير مستقر على الرغم من أنها

استطاعت تجاوز المرحلة الانتقالية إلى مرحلة التوطيد الديمقراطي عبر إقرار الدستور التوافقي لعام 2014، وبفضل نجاح العمل بهذا الدستور شهد المجال السياسي تقدماً ملحوظاً في حقل الحقوق والحريات، والفصل بين السلطات والعلاقات المدنية العسكرية. لكن بقي أكبر عائق يهدد هذا التقدم هو عدم الثبات الحكومي، نتيجة فشل الحكومات المتعاقبة في إيجاد الحلول اللازمة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بالدرجة الأولى، فقد شهدت تونس منذ 2011 تعاقب 9 حكومات، ومن هنا يمكن القول أن التقدم في تفعيل متطلبات الديمقراطية في التجارب الجديدة للدول لا يمكن إلا بوجود سند اقتصادي واجتماعي قوي، وهو الأمر الذي تقتصر إليه تونس لحد الآن.

إذ لا يزال موضوع البطالة أكبر الهواجس في تونس فمثلاً وبحسب إحصائيات عام 2018، سجلت معدلات البطالة ارتفاعاً رهيباً في صفوف الشباب بنسبة 34.8%، وبلغت نسبة البطالة في المجتمع التونسي من نفس السنة حدود 15.5% و14.9% في العام 2019، في حين بلغت نسب التضخم في سنة 2018 معدل 6.5 و6.8 في العام 2019، وهو ما يمثل ضعف ما كان عليه هذا المعدل في عام 2010 حين بلغ 3.8<sup>30</sup>

**المبحث الثاني: أسباب ضعف فعالية إستراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل**

**الديمقراطية والازدهار في تونس خلال الفترة 2011-2020.**

تقودنا النتائج السلبية للوضع الاقتصادي والاجتماعي وتقلبات الوضع السياسي في تونس خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2020)، إلى البحث عن أسباب ضعف فعالية برامج إستراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار، ويتضح بناء على ما تقدم من البحث، أن جملة الأسباب التي جعلت صيغة الشراكة الجديدة المطروحة من طرف الإتحاد الأوروبي لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وإلى قدر من التأثير والدعم الذي كان متوقع منها أن تحدثه تتلخص في:

**أولاً:** أن موضوع دعم الإتحاد الأوروبي الذي يرمج في إطار إستراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار للمجال السياسي في تونس، وبالرغم من تنوع البرامج

## دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط في دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020.

المطروحة التي تهدف إلى تحقيق عملية الترسخ الديمقراطي، سواء عبر تلك البرامج التي تهدف بشكل عام إلى المساعدة في تحقيق الانتقال الديمقراطي السلس، أو عبر البرامج التي تستهدف إصلاح قطاعات معينة مثل المجتمع المدني وقطاع العدالة والأمن، وتمكين المرأة ودعم المساواة الجنسية.

إلا أن الجانب السياسي في تونس بقي دائماً خاضعاً لتأثيرات الفواعل الداخلية أكثر من استجابته لتأثيرات البرامج المطروحة من طرف الإتحاد الأوروبي، زيادة على هذا فإن الإتحاد الأوروبي أبان مع تونس خلال هذه الفترة، أن دعم الغايات الديمقراطية هي في الدرجة الثانية بالنسبة للأهداف والمصالح الاقتصادية وملفات التعاون الأمني التي تحضي بالأولوية المطلقة. **ثانياً:** يلاحظ أن معظم المساعدات المالية التي قدمتها الجهات الدولية بما فيها تلك المقدمة من الإتحاد الأوروبي، في شكل قروض ومنح تم تخصيصها لدعم الميزانية من خلال دفع رواتب الموظفين وتعزيز الاستهلاك، بدل تعزيز الاستثمار وبناء الاقتصاد،<sup>31</sup> وبالتالي غابت النتائج التي يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس.

**ثالثاً:** أن عملية الدعم المالي والهيكلية التي يخضع لها الاقتصاد التونسي من طرف الإتحاد الأوروبي، تصب في إطار صيغة شراكة لا تراعى فيها حجم الفوارق الاقتصادية الكبيرة وموازن القوى السياسية غير المتكافئة، فالأمر هنا لا يتعلق بضرورة توفير حجم مالي ضخم من طرف الإتحاد الأوروبي لتغطية عملية الانتقال في تونس فقط، بقدر ما يتعلق بضرورة التخفيف من عدم التوازن الهيكلي وإعادة تشكيل علاقات الشراكة على أسس أكثر عدل، بين قوة اقتصادية قوامها 28 دولة، وتعداد سكانها يفوق النصف مليار نسمة، ودولة جانبية في جنوب المتوسط تعاني اقتصادياً وعدد سكانها عشرة مليون نسمة.<sup>32</sup>

**رابعاً:** أن صرامة عمليات الدعم المالي الأوروبية المشروطة باتت ترتفع أكثر بمستويات التعاون في المجالات الاقتصادية، التي تركز العلاقات الاقتصادية غير العادلة بالنسبة لتونس وتفرض التعاون في الملفات الأمنية المعقدة مثل الهجرة والإرهاب، الأمر الذي أثر بشكل كبير

على عملية الدعم الخارجي لعملية البناء الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في تونس.

فمع تصاعد الملفات الأمنية المتمثلة في تزايد موجات المهاجرين غير النظامين إلى أوروبا، في الفترة التي أعقبت انهيار النظام التونسي، وزيادة وتيرة الهجمات الإرهابية في أوروبا، وعدم الاستقرار الأمني في دول جنوب المتوسط، مما يندرج بزعة المصالح الأوروبية القائمة في هذه الدول، بات من الجلي ملاحظة انحراف سياسة الإتحاد الأوروبي إلى تغليب التعاون في القضايا الأمنية مع تونس ووضعها في قمة سلم الأولويات على حساب دعم الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي، الذي أصبح مرهون إلى حد ما بمدى تجاوب تونس وتعاونها وتعاملها مع هذه الملفات الأمنية.

هذا الأمر بدوره أدى إلى تأجيل حزمة من الوعود المالية التي كان قد اقترحها الإتحاد الأوروبي في وقت سابق، وتأخير تطبيق بعض البرامج الإصلاحية التي نجد أهدافها ولا نجد تطبيقاتها الواقعية، بسبب الطبيعة المعقدة لهذه الملفات الأمنية، التي غالباً ما يصعب فيها الوصول إلى اتفاقات مرضية بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط.

ومع ذلك فإن محاولة إلقاء المسؤولية الكاملة على الإتحاد الأوروبي، بسبب ضعف تأثير إستراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط في تونس يعد تجاوزاً للموضوعية، فبالإضافة إلى الأسباب السابقة، فقد أدت التفاعلات الداخلية بين مختلف القوى السياسية التونسية، خصوصاً في المرحلة الانتقالية، والتي تزامنت مع بداية فترة تطبيق هذه الإستراتيجية إلى التقليل من فاعلية تأثير أهدافها على الواقع التونسي.

بحيث أثرت حالة التنافس الإيديولوجي الحاد بين النخب الإسلامية والعلمانية إلى تضارب الرؤى، وتعطيل عدد من البرامج الإصلاحية، وحتى بعد المرحلة الانتقالية أدى تعاقب الأزمات السياسية والدستورية والحالة الأمنية المتدهورة في تونس، إلى تكوين مناخ يقلل من تأثير برامج الإتحاد الأوروبي الداعمة لعمليات الترسخ السياسي، وعمليات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

## دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط في دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020.

علاوة على ذلك شكلت التأثيرات الممارسة من طرف بعض القوى الإقليمية الممثلة في دول الخليج العربي، عاملاً مهماً في إضعاف قوة التأثير على عمليات البناء الديمقراطي في تونس منذ 2011، فنجد أن الدول الخليجية الممثلة أساساً في الإمارات العربية وقطر، اتجهت منذ 2011 إلى محاولات تقويض مسار التجربة الديمقراطية في تونس عبر دعم وتمكين فواعل داخلية محددة، وفق إستراتيجيات مختلفة وتصادمية ساهمت في التقليل من تأثيرات برامج المشروطية المطروحة من طرف الإتحاد الأوروبي، وأدت إلى تغذية الصراع بين الفواعل الداخلية ودعمت إمكانيات انتهاج طرق غير ديمقراطية في تونس.

### خاتمة:

يمكن القول أن الدعم الخارجي المعروف من طرف الإتحاد الأوروبي لتونس في الفترة التي أعقبت الحراك الاجتماعي (2011-2020)، والذي جاء تحت صيغة الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط، تعدى أن يكون دعم محض وخالص لتحقيق الأهداف العملية للترسيخ الديمقراطي، والمستلزمات الحقيقية لعمليات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في تونس، بحيث رغم تنوع برامج الصيغة الجديدة للشراكة الأوروبية إلا أنها لم ترقى للمستوى المأمول وافتقدت للفعالية اللازمة.

إذ نستنتج جملة الأسباب التي أدت إلى ضعف التأثير وفعالية الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار في تونس، أول هذه الأسباب ستكون إهمال المعالجة الحقيقية للأزمات الهيكلية في الاقتصاد التونسي، والمشاكل الاجتماعية المزمنة في مقابل التركيز على نمط الحلول الظرفية، التي تعالج النتائج لا الأسباب المتعلقة بهذه الأزمات والمشاكل.

ثانياً: أدت التفاعلات الداخلية والصراعات الإيديولوجية بين النخب السياسية ومختلف القوى السياسية التونسية، إلى تأجيل وتعطيل تنفيذ عدد من برامج الشراكة الأوروبية الجديدة. ثالثاً: أثرت بعض دول الخليج العربي بشكل سلبي على عملية البناء الديمقراطي في تونس، من خلال تمويلها غير المشروط للأطراف الداخلية وفق إستراتيجيات تصادمية، هذا ما أدى إلى تغذية الصراعات الداخلية والتأثير على جدوى البرامج المشروطية الأوروبية.

وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى تقديم جملة من الاقتراحات، منها إعادة ترتيب علاقات الشراكة الأوروبية التونسية على أسس أكثر عدل وفعالية واستدامة، تنمية وترقية علاقات التعاون الأوروبية التونسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن استمرار التجربة الديمقراطية في تونس، العمل على تقليل وتحيد التأثيرات الخارجية التي تتجه إلى تقويض العملية الديمقراطية في تونس.

## قائمة المراجع:

### 1- المؤلفات:

- Jorge I. Domínguez and Anthony Jones, **The Construction of Democracy: Lessons from Practice and Research**, (United States of America: The Johns Hopkins University Press, 2007).
- Steven Levitsky And Lucan A. Way, **Competitive Authoritarianism Hybrid Regimes After The Cold War**, (Cambridge Cb2 8ru, Uk: Cambridge University Press, 2010).
- Giorgio Bassotti, **Did the European Union Light a Beacon of Hope in North Africa? Assessing the Effectiveness of EU Democracy Promotion in Tunisia**, (college européen, 2017).

### 2- المقالات:

- عبد الفتاح ماضي، "العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث"، مجلة سياسات عربية، الدوحة، ع36، يناير 2019.
- ياسين اشرف محمد عبد لله، "الثورة والتحول الديمقراطي في دول الموجة الرابعة للديمقراطية: دراسة للثورات الانتخابية"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جمهورية مصر العربية، 2016.
- فرحان شيماء معروف، "موقف الاتحاد الأوروبي من التغيير في المنطقة العربية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، ع45، مارس 2014.

دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط  
في دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020.

- محمد حمشي، "الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة  
المعيارية"، مجلة سياسات عربية، الدوحة، ع35، نوفمبر 2018.
- موريال أسبرغ، "الاتحاد الأوروبي والربيع العربي: البيان مقابل السياسة"، مجلة  
سياسات عربية، الدوحة، ع26، ماي 2017.
- مروان المعشر، ألكسندر جراسي ومارك بيارني، "بين الوعد والوعيد: إطار جديد  
للشراكة مع تونس"، مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط، أبريل 2016.
- Simona bitianu, "The Eu Democracy Promotion In Tunisia", Muslim  
Perspectives, Volume II, Issue 1, 2017.

### 3- التقارير:

- Délégation de l'Union européenne en Tunisie, "**Rapport 2015 Coopération  
de l'Union européenne en Tunisie**", 2016.
- European Commission Directorate General For Development And Cooperation  
- Europeaid, "**Cadre Unique d'Appui Pour L'appui De L'ue A La Tunisie**"  
(2014-2015).
- Brussels: European Commission: Directorate-General For External Policies  
Policy Department, "**EU Policies In Tunisia Before And After The  
Revolution**", Brussels, 2016.
- European Commission Directorate General For Development And Cooperation  
- Europeaid, "**Cadre unique d'appui UE-Tunisie**" (2017-2020).

### 4- مواقع الانترنت

- Isabel Schäfer, **Tunisia and the EU Bolster the young democracy**, 2021/03/31, qantara.de.  
<https://bit.ly/3nQLVWi>

### الهوامش:

- 1- عبد الفتاح ماضي، "العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث"، مجلة سياسات عربية،  
الدوحة، ع36، يناير 2019. ص.9. <https://bit.ly/3vMKDhC>

2- ياسين اشرف محمد عبد الله، "الثورة والتحول الديمقراطي في دول الموجة الرابعة للديمقراطية : دراسة للثورات الإنتخابية"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جمهورية مصر العربية، ع 3، 2016، ص.76.

<https://bit.ly/3vPhz99>

3-Eszter Nova, "Economic Crisis And Democratic Consolidation The Third Reverse Wave?", International Relations Quarterly, Vol. 2. No. 2. Summer ,2011.P.3.

<https://bit.ly/3up0Byj>

4-Jorge I. Domínguez and Anthony Jones, **The Construction of Democracy: Lessons from Practice and Research**, (United States of America: The Johns Hopkins University Press, 2007).p46. <https://bit.ly/3f21nL2>

5-Steven Levitsky And Lucan A. Way, **Competitive Authoritarianism Hybrid Regimes After The Cold War**, (Cambridge Cb2 8ru, Uk: Cambridge University Press, 2010).P53-54.

<https://bit.ly/2RssyGQ>

6-فرحان شيماء معروف، "موقف الاتحاد الأوروبي من التغيير في المنطقة العربية"، مجلة المستتصرية

للدراسات العربية والدولية، العراق، ع45، مارس 2014، ص.132. <https://bit.ly/3f13VZN>

7-محمد حمشي، "الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية"، مجلة

سياسات عربية، الدوحة، ع35، نوفمبر 2018 ص.71. <https://bit.ly/2Rzj1h2>

8-مور يال أسبرغ، "الاتحاد الأوروبي والربيع العربي: البيان مقابل السياسة"، مجلة سياسات

عربية، الدوحة، ع26، ماي 2017، ص.48. <https://bit.ly/3ts9q98>

9-European Commission Directorate General For Development And Cooperation - Europeaid "Cadre Unique d'Appui Pour L'appui De L'ue A La Tunisie (2014-2015)".P.4.

<https://bit.ly/3ba18MO>

10-مور يال أسبرغ، المرجع السابق، ص.49.

11-مور يال أسبرغ، المرجع السابق، ص.49.

12-EU Policies In Tunisia Before And After The Revolution (Brussels: European Commission:Directorate-General For External Policies Policy Department, Brussels, 2016).P.28.

<https://bit.ly/2qqe4ap>

14-European Commission Directorate General For Development And Cooperation –

Europeaid, "Cadre unique d'appui UE-Tunisie (2017-2020)".p.7. <https://bit.ly/3urFyem>

16-Ibid.p.112.

17-Ibid.p.113.

18-Simona bitianu, "The Eu Democracy Promotion In Tunisia", Muslim Perspectives, Volume II, Issue 1, 2017.p.15.

<https://bit.ly/3b546IM>

دور استراتيجية الشراكة الأوروبية الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط  
في دعم التجربة الديمقراطية في تونس خلال الفترة 2011-2020.

---

20-Anna Stahl, Jana Treffler, **Germany's Security Assistance To Tunisia: A Boost To Tunisia's Long-Term Stability And Democracy?**, European Institute Of The Mediterranean (Barcalona, 2019).P.55-56. <https://bit.ly/3b8ESmx>

21-Dahmène Touchent, "A Guide to the Tunisian Legal System", 2017.p.25.  
<https://bit.ly/3nTt50x>

22-Ibid.p25-26.

23- Délégation de l'Union européenne en Tunisie, "**Rapport 2015 Coopération de l'Union européenne en Tunisie**", 2016.p.20.  
[http://www.aleca.tn/wp-content/uploads/2016/09/rapport\\_cooperation\\_2015\\_fr.pdf](http://www.aleca.tn/wp-content/uploads/2016/09/rapport_cooperation_2015_fr.pdf)

24-Ibid.p.25.

25-Ibid.p.31.

26-Ibid.p.32.

27-Giorgio Bassotti, **Did the European Union Light a Beacon of Hope in North Africa? Assessing the Effectiveness of EU Democracy Promotion in Tunisia**, college européen, 6/2017. P.23.  
<https://bit.ly/3er8Rsa>

28- Ibid.p.23.

29- **Rapport 2015 Coopération de l'Union européenne en Tunisie. Op.cit.p.20.**

30-Giorgio Bassotti, **op.cit.p.23.**

31- مروان المعشر، ألكسندر جراسي ومارك بياني، "بين الوعد والوعيد: إطار جديد للشراكة مع تونس"

(مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط، أبريل 2016)، ص.3. <https://bit.ly/3xQFCq5>

32-Isabel Schäfer, "**Tunisia and the EU Bolster the young democracy**" qantara.de, 2020.p.3.  
<https://bit.ly/3nQLVWi>